

برنامج إدارة الحكم في البلاد العربية
النشرة الإخبارية - العدد السابع: كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2007

التعاون العربي

تأسيس "الجمعية العربية للاقتصاد المعرفي"

أسس هذه الجمعية رجال أعمال وصناعيون ومثقفون من السعودية ومصر والبحرين والإمارات العربية ولبنان والأردن. وانتخب المؤسسون عبد الله الصبياني رئيساً للجمعية. وأوضح الصبياني أن الغرض الأساسي من تأسيس الجمعية هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العالم العربي من خلال المساعدة في تحضير الناس والمؤسسات وتأهيلهم لمواجهة التحديات التي تقدمها البيئة العالمية للأعمال والتكنولوجيا، والتي تأتي بها المعرفة الناشئة. وتهتم الجمعية بالأسما الفكري، والمعرفة والتعليم والاختراع وممارسة الأعمال، والبحث والتقنية والنمو المستدام والاقتصاد. وسوف تعقد الجمعية مؤتمرها الأول في جدة في نيسان/أبريل 2007.

(رويترز، الوسط - البحرين، الحياة، 2 كانون الثاني/يناير 2007).

70 مليون أمة في العالم العربي

دعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) في 5 كانون الثاني/يناير 2007 إلى تكثيف الجهود لتقليص نسب الأمية في العالم العربي حيث يبلغ عدد الأميين 70 مليوناً. وذكرت المنظمة أن عدد الأميين لدى الفئات العمرية التي تزيد عن 15 عاماً ارتفع من 50 مليوناً العام 1970 إلى 70 مليوناً في عام 2005، وأن معدل الأمية وصل إلى 35.6% تشكل ضعف معدل الأمية في العالم وأعلى من معدل الأمية في المناطق الأقل نمواً المقدر بـ 23.4%.

(وكالة الصحافة الفرنسية، الوسط - البحرين، الحياة، 6 كانون الثاني/يناير 2007).

دول الخليج تراجع ربط عملاتها بالدولار

أعلن محافظ بنك الإمارات المركزي سلطان السويدي أن البنوك المركزية لدول الخليج العربية تعيد النظر في ربط عملاتها بالدولار، وقد تتفق قريباً على التحول إلى عملة أخرى أو سلة عملات. وتمثل احتياطات بنوك الخليج المركزية نحو 10% فقط من الاحتياطات بالعملات الأجنبية في المنطقة. لكن هيئات حكومية تدبر مبالغ ضخمة من أموال الفوائض النفطية، فمثلاً، تدير هيئة استثمار أبو ظبي ما بين 450 و 500 مليار دولار بحسب تقديرات بنك "ستاندارد تشارترد".

(رويترز، الحياة، 12 كانون الثاني/يناير 2007).

توقع استكمال اتفاق التجارة الحرة بين دول الخليج وأوروبا

بعد جولة من المفاوضات الفنية جرت مؤخراً، قال المفوض التجاري الأوروبي "أعتقد أننا الآن في وضع يؤهلنا لتسوية المسائل النهائية واستكمال اتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل القريب".

(رويترز، الأيام - البحرين، الحياة، 16 كانون الثاني/يناير 2007).

إنجازات دول الربط الكهربائي العربي

تتألف دول الربط الكهربائي العربي من 7 دول هي مصر ولبنان وسوريا وتركيا والعراق والأردن وليبيا. وتقدمت فلسطين بطلب رسمي للانضمام إلى المشروع. واستعرض وزراء الكهرباء في هذه الدول ما تحقق من مشاريع الربط الكهربائي والمشاريع التي تتطلب استكمالاً. فقد تم الربط المصري - الليبي عام 1998، والمصري - الأردني عام 1999، والربط السوري - الأردني عام 2001، وانتهت الأعمال في خط الربط السوري - اللبناني من الجانب السوري فيما لم ينجز على الجانب اللبناني. وسيتم قريباً تشغيل خط الربط السوري - التركي. وأكد الوزراء على المردود الفني والاقتصادي والبيئي لمشروع الربط الكهربائي العربي. (وكالة الصحافة الفرنسية، الحياة، 18 كانون الثاني/يناير 2007).

200 مليار دولار لتطوير قطاع الطاقة العربي

قدرت مصادر صناعة الطاقة العالمية مجموع الاستثمارات التي يتطلبها قطاع الطاقة في المنطقة بنحو 200 مليار دولار، خلال السنوات الـ 15 المقبلة، متوقعة أن تنفق دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال السنوات الست المقبلة، نحو 57 مليار دولار، على إنشاءات تتعلق ببناء الطاقة الاستيعابية وحدها، مع تطبيق أحدث التكنولوجيات، وتقنيات التشغيل للحصول على أكبر مردود من هذه المصانع. (رويترز، الحياة، 21 كانون الثاني/يناير 2007).

أول بوابة مشتركة للحكومة الإلكترونية العربية

كشفت حكومة دبي عن أول بوابة مشتركة "للحكومة الإلكترونية العربية" سيتم تدشينها رسمياً في حزيران/يونيو 2007 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان قرار إنشاء هذه البوابة اتخذ في "القمة العالمية للمعلوماتية" في تونس في عام 2005. وستوفر البوابة آليات متطورة للبحث وتصنيف الوثائق وأرشفتها، كما ستساهم في دعم مبادرات الحكومات الإلكترونية العربية وخفض تكاليف القطاع العام، وتبادل المعرفة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع الأكاديمي. وتتولى "كلية دبي للإدارة الحكومية" تطوير المشروع بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مبادرة "الحكومة الرشيدة". (وكالات الأنباء، الوسط - البحرين، الحياة، 24 كانون الثاني/يناير 2007).

تعاون اقتصادي بين سوريا والإمارات

وقعت سوريا والإمارات مذكرة تفاهم تهدف إلى تنمية علاقات التعاون الاقتصادية والسياحية والخدمية. وقال نائب رئيس الوزراء السوري عبد الله الدردري أن بلاده تتجه إلى تشجيع القطاع الخاص ليكون له دور أساسي في العملية الاقتصادية. ويدرس الجانبان تنفيذ مشاريع اقتصادية في القطاعات العقارية والسياحية والطاقة والمناطق الصناعية والتجارية، ومشاريع النقل وتطوير الموانئ، الجوية والبحرية والقطارات. ووقع الاتفاق عن الجانب الإماراتي رئيس غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي صلاح الشامسي وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة "القدرة القابضة". (وكالات الأنباء، الحياة، 30 كانون الثاني/يناير 2007).

6ر5 مليار دولار الإنفاق الإعلاني في الدول العربية

أظهرت دراسة اقتصادية أعدتها "المؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية - فرع الكويت" أن حجم الإعلان في منطقة الخليج والمشرق العربي وصل إلى 6ر55 مليار دولار في عام 2006. وتوزع هذا الإنفاق على النحو التالي: 1ر3 مليار دولار إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي؛ 1ر13 مليار دولار في دول المشرق العربي (مصر وسورية ولبنان والأردن واليمن)؛ 2ر31 مليار دولار في الوسائل الإعلامية العابرة للأقطار العربية. (وكالة الأنباء الكويتية، الحياة، 28 كانون الثاني/يناير 2007).

مليار دولار من "مؤسسة التمويل الدولية" للرعاية الصحية للفقراء العرب

قدرت مؤسسة التمويل الدولية في البنك الدولي قيمة استثماراتها في قطاع الرعاية الصحية بما يزيد على 250 مليار دولار، ودعت القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا إلى "تحمل مسؤولياته في دعم القطاع"، معتبرة أنه يحتاج إلى استثمارات ضخمة في المرحلة المقبلة. وكشفت المؤسسة في مؤتمر صحافي في دبي عن خططها لدعم استثمارات القطاع الخاص لـ "توفير الرعاية الصحية للفقراء"، إذ قدر مدير إدارة الصحة والتعليم في المؤسسة جاي ايلينا أن إجمالي مساهمات المؤسسة في قطاع الرعاية الصحية في المنطقة بـ "نحو 700 مليون دولار"، متوقعا ضخ مليار دولار أخرى السنة الجارية. فيما أشار إلى صعوبة تأمين خدمات الرعاية الصحية للفقراء في الوقت المناسب، داعيا القطاع الخاص إلى المساعدة وابتكار آليات تمهد الطريق لتحقيق هذا الهدف. وشهد المؤتمر توقيع اتفاق شراكة بين مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة مستشفيات "السعودي - الألماني" لتمويل بناء مستشفيات في مصر واليمن بكلفة تصل إلى 37 مليون دولار.

(رويترز، وكالة الأنباء الألمانية، الحياة، 30 كانون الثاني/يناير 2007).

9 مليارات دولار ثمن الغذاء في دول الخليج

بلغت قيمة فاتورة الغذاء في منطقة الخليج وحدها عام 2004 نحو 9 مليارات دولار، في حين تشير تقديرات إلى احتمال ارتفاعها إلى 20 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، نظرا إلى احتمال تضاعف عدد سكان المنطقة، الذي يقترب حاليا من 40 مليون نسمة. وأشارت مؤسسة الأبحاث الدولية إلى أن دول الخليج وضعت أهدافا من أجل تطوير القطاع الزراعي فيها بحلول سنة 2010، معلنة عن استثمارات بمليارات الدولارات، تلبية للزيادة المتوقعة في الطلب. ورصدت المملكة العربية السعودية، نحو 6ر6 مليار دولار لتطوير قطاعات المياه والزراعة والبنى التحتية خلال هذا العام. وتعتبر منطقة الخليج سوقا كبيرة لمختلف المنتجات الغذائية، في الوقت الذي يسد الاستيراد قسما كبيرا من الاحتياجات الغذائية لهذه المنطقة، نظرا لقسوة المناخ وشح موارد المياه وعدم صلاحية التربة للزراعة. وتعمل المنطقة حاليا على بناء إمكانات إنتاج محلية لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء، عبر شراء تقنيات ومعدات حديثة والحصول على خبرات واسعة، وبالتالي تحويل بوصلة الاستثمار باتجاه القطاع الزراعي.

(وكالات الأنباء، أخبار الخليج - البحرين، الحياة، 6 شباط/فبراير 2007).

السعي إلى تعزيز الاتحاد المغربي

عقد وزراء خارجية البلدان الأعضاء في "اتحاد المغرب العربي" اجتماعا في الرباط في 10 شباط/فبراير 2007 أكدوا خلاله على ضرورة الإسراع في بناء الاتحاد لمواجهة التحديات القوية، وأكدوا على ضرورة الاندماج الاقتصادي والانفتاح والدفاع عن مصالح شعوب المنطقة. وقال وزير الشؤون الخارجية المغربي محمد بن عيسى ان الحضور الفاعل للاتحاد المغربي وما يحظى به من اهتمام في المحافل الدولية والإقليمية "يدعونا أكثر من أي وقت مضى إلى تطوير آلياته وتعزيز هياكله للمساهمة في رسم تعاون إقليمي فاعل، ومواصلة الانخراط التشاركي المتوازن مع دول الاتحاد الأوروبي باعتباره شريكا في الحوار الأورو - متوسطي، ومع بقية المنظمات الإقليمية والدولية خصوصا التجمعات الإفريقية والعربية". وأشار إلى أن التحديات التي تواجه المنطقة متنوعة ومتشابهة من الإرهاب إلى مشاكل التنمية.

وأعلن وزراء خارجية إنشاء "المصرف المغربي للاستثمار والتجارة" الذي تملكه المصارف المركزية في دول الاتحاد وهي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. واقترح وزراء خارجية مليار دولار كرأس مال أولي يمكن لرؤساء المصارف المركزية في وقت لاحق ان يحدوا حجمه المطلوب.

(وكالة المغرب العربي للأنباء، الحياة، 11 و 12 شباط/فبراير 2007).

البنك الدولي يؤكد على دور القطاع الخاص العربي

أشار العضو المنتدب للبنك الدولي إلى أن بلدان الخليج العربي تستغل عائدات النفط لتنويع اقتصاداتها في شكل أفضل، وأن البلدان غير المنتجة للنفط في الشرق الأوسط باتت تحرر اقتصاداتها بوتيرة أسرع على رغم الاضطرابات السياسية، وأضاف أن "كل الدول (في المنطقة) بصفة عامة تحقق نموا بمعدل يتراوح بين 3

و 7% وقال ان التحديات المتنامية التي تواجه البلدان العربية تتراوح بين إتاحة التعليم وتوفير فرص وظيفية أكبر لشعوب المنطقة، بالإضافة إلى السماح بدور أكبر للقطاع الخاص. وأضاف: "ما زال هناك كثير من العقبات يتعين على القطاع الخاص أن يتغلب عليها كي يوجد فرص العمل للمواطنين، لكنني وجدت في كل بلد زرتته حكومات وأعضاء في المجتمع المدني والقطاع الخاص يفكرون في الاتجاه نفسه من أجل إيجاد بيئة أفضل لفرص العمل المحلية". وقدم العضو المنتدب تقويماً متفائلاً لجهود أغلب البلدان العربية التي زارها، مثل الأردن والكويت والبحرين، في استحداثها إصلاحات خاصة بتحرير السوق ومزيد من الانفتاح. وأوضح أن هناك مستويات مختلفة بين هذه الدول، لكن بصفة عامة أقول أنهم يسيرون في الاتجاه الصحيح. وعلى رغم الوضع الهش والمضطرب في دول الجوار، إلا أن دولاً مثل الكويت والبحرين والأردن تسير بخطوات ثابتة على طريق الإصلاح.

(رويترز، الحياة، 15 شباط/فبراير 2007).

"المجلس الاقتصادي والاجتماعي" يطالب بتحرير الخدمات

كلف "المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية" في دورته الـ 79، التي اختتمت في 15 شباط/فبراير 2007 الأمانة العامة للجامعة "إعداد جدول تنفيذ ومتابعة خاصة للالتزامات الدول تجاه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". وطلب إليها الاستمرار في التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لـ "توفير المساعدات الفنية والمالية بما يخدم مواضيع منطقة التجارة". وعن تحرير تجارة الخدمات، وافق المجلس على محضر الاجتماع الثالث في إطار "جولة بيروت" من المفاوضات الثنائية لتحرير تجارة الخدمات، ودعا الدول العربية التي لم تلتحق بعد بالمفاوضات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام، خصوصاً الدول التي تقدمت بالعروض الأولية حول قطاعات الخدمات التي ترغب في تحريرها والتفاوض في شأنها.

وبالنسبة للبند الخاص بالقمر الاصطناعي العربي لمراقبة كوكب الأرض، تقرر الدعوة إلى عقد الاجتماع المشترك للمكتبين التنفيذيين لمجلس الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة ومجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات بمشاركة خبراء متخصصين في مجال الأقمار الاصطناعية من الدول العربية.

(وكالات الأنباء، الحياة، 17 شباط/فبراير 2007).

تأسيس "الاتحاد المغاربي لرجال الأعمال"

أعلن في مراكش عن قيام "الاتحاد المغاربي لرجال الأعمال" الذي يضم غرف التجارة والصناعة والزراعة والخدمات، في المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، على أن يكون مقره في الجزائر وتتولى رئاسته تونس. وتزامن الإعلان عن قيام الاتحاد مع الذكرى 18 لإنشاء "اتحاد المغرب العربي".

وأطلق رؤساء اتحادات رجال الأعمال المغاربية مشروع "المغرب العربي الاقتصادي"، بمشاركة من الحكومات والقطاع الخاص لتحرير التجارة والمبادلات البيئية، تمهيداً لقيام سوق مغاربية مشتركة، وتمويل المشاريع الإقليمية عبر "المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة". وتضم منطقة المغرب العربي خمس دول يقدر عدد سكانها بحوالي 100 مليون نسمة وناتجها الإجمالي بنحو 260 مليار دولار وتجارها الخارجية بـ 110 مليارات دولار، بينما لا تتجاوز مجموع التجارة البينية بين دولها نسبة 3 إلى 4%.

(وكالة الصحافة الفرنسية، الحياة، 20 شباط/فبراير 2007).

وزراء الصحة العرب يؤكدون الاهتمام بصحة الطفل والأسرة

اختتمت في 26 شباط/فبراير 2007 فعاليات مؤتمر "صحة الطفل العربي ... استثمار أمة" في الرياض. وصدر عن المؤتمر "إعلان الرياض" الذي حضّ على تعزيز وتطوير دور اللجان الوطنية والمؤسسات المعنية بالطفولة، مع إيجاد الآليات الملائمة للتنسيق والتنفيذ بينها وبين الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.

ودعا وزراء الصحة في الدول العربية الجهات المعنية إلى إنشاء "سجل وطني، لرصد حالات الإهمال والإساءة للطفل"، مشددين على أهمية "إنشاء خطوط لنجدة الأطفال". وأشار الوزراء إلى ضرورة "توجيه عناية خاصة للمشكلات الأسرية وظاهرة العنف الأسري، بما في ذلك وضع الإجراءات والتدابير التنفيذية على جميع المستويات.

وطالب إعلان الرياض إنشاء مركز عربي للإغاثة والمساعدات الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والحروب، وتحسين ظروف الأطفال المعيشية والغذائية، والتركيز على خفض معدل وفيات الرضع والأطفال، وتمكين الأطفال المعوقين من تلقي الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والتأهيل، بغية دمجهم في المجتمع.
(وكالات الأنباء، الوسط - البحرين، الحياة، 27 شباط/فبراير 2007).

11ر6 مليار دولار حجم قطاع البث الإعلامي العربي

تقدر إحصاءات أعلنها "مركز دبي التجاري العالمي" أن حجم قطاع البث الإعلامي العربي بلغ 11ر6 مليار دولار في عام 2006. وارتفع عدد القنوات الفضائية العربية من قناة واحدة في عام 1990 إلى أكثر من 200 قناة حالياً.
(وكالات الأنباء، الحياة، 3 آذار/مارس 2007).

تأسيس هيئات أوراق المال العربية

تم في أبو ظبي في 6 آذار/مارس 2007 التوقيع رسمياً على تأسيس "هيئات أوراق المال العربية" الذي يضم هيئات من 11 دولة عربية هي السعودية وسلطنة عمان وقطر ومصر والجزائر وسورية والأردن وفلسطين والعراق والكويت والإمارات العربية. ويهدف الاتحاد إلى الارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لهذه الأسواق بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية، ويسمح بتبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء.
(رويترز، الوسط - البحرين، الحياة، 7 آذار/مارس 2007).

تطوير التعليم العالي في دول الخليج

أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية أن وزراء التعليم العالي في دول المجلس أقرّوا المحاور الرئيسية لورقة كويتية شاملة حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتطوير مسيرة العمل الخليجي المشترك. وقال العطية أن وزراء التعليم كلفوا الأمانة العامة للمجلس تنسيق المحاور المتعلقة بتطوير التعليم في دول المنطقة وإعداد تقرير بهذا الشأن لعرضه على الاجتماع المقبل للمجلس في الكويت سنة 2008.
(الوسط - البحرين، الحياة، 9 آذار/مارس 2007).

منتدى حوكمة الشركات العربي

عقد منتدى حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اجتماعه في الأردن من 16-18 آذار/مارس 2007. وقام المجتمعون بوضع المبادئ الرئيسية للحوكمة في المنطقة. وشارك في المنتدى 300 شخصية محلية ورجل أعمال، إضافة إلى ممثلي الدول المشاركة وهي الأردن وقطر والبحرين والإمارات والسعودية وعمان والكويت ومصر ولبنان.
(رويترز، الحياة، 16 آذار/مارس 2007).

الدعوة إلى تعاون عربي في مجال تجارة الملابس

قال الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أحمد جويلي أن الأسواق العربية ما زالت تعتمد في سد احتياجاتها من المنسوجات والملابس على الموردين الأجانب على حساب الموردين العرب، على رغم ما يمكن أن يحققه توسع التعاون والتكامل العربي في هذا المجال من فائدة للجميع. قال إن إنهاء العمل بالاتفاق الدولي للمنسوجات والملابس في بداية العام 2005 وتحرير التجارة في هذه المنتجات أتاح فرصة لم تستفد منها معظم الدول العربية، بينما حققت كل من تونس والمغرب والأردن طفرة كبيرة في صادراتها من هذه السلع. ولم تحقق

مصر وسوريا ولبنان فائدة تذكر وأرجع جويلي سبب التفاوت إلى الاستعداد المسبق من جانب الدول التي استفادت صناعتها لمواجهة تحرير تجارة المنسوجات والملابس.
(رويترز، الحياة، 18 آذار/مارس 2007).

مشروع لإنشاء شبكة موحدة لهيئات البريد العربية

كشف رئيس مجلس إدارة البريد المصري علاء فهمي، مشروعاً موحداً لإقامة شبكة لهيئات البريدية في الدول العربية، موضحاً أن المشروع يستهدف بناء شبكة متكاملة على مستوى المنطقة العربية لتكون مظلة عامة للتعاون بين مؤسسات البريد العربية، بهدف تطوير القطاع البريدي، وصولاً إلى إقليم بريدي عربي موحد يدعم التنمية المستدامة في الدول الأعضاء. وأوضح أن من أهداف الشبكة الرئيسية تنمية الاستثمار المتبادل في قطاع البريد العربي لتقديم خدمات بريدية بين الدول العربية، وبينها وبين دول العالم، بكفاءة عالية وأسعار مناسبة، إلى جانب إنشاء سوق بريدية عربية مشتركة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
(الحياة، 22 آذار/مارس 2007).

6 قرارات رئيسة ترفع إلى القمة العربية

رفع المجلس الوزاري العربي للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 6 مشاريع قرارات رئيسة إلى قمة الزعماء العرب التي انعقدت في الرياض يومي 27 و 28 آذار/مارس 2007. وركزت مشاريع القرارات على معالجة قضايا التجارة والاقتصاد، وإقامة الاتحاد الجمركي، وتطوير التعليم والبحث العلمي العربي، والنهوض بالزراعة، وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية.
(وكالات الأنباء، الوسط - البحرين، الحياة، 26 آذار/مارس 2007).

توقع فك ارتباط عملات خليجية بالدولار

توقع الرئيس التنفيذي لمركز دبي المالي العالمي ناصر الشعالي أن "تتحول معظم اقتصادات الخليج عن ربط عملاتها بالدولار متجهة إلى عملات أخرى، بما في ذلك اليوان الصيني". وأشار في مؤتمر "رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط" إلى أن مصرف الإمارات المركزي بدأ يشتري فعلاً اليورو في إطار خطته لتحويل نحو 10% من احتياطياته إلى العملة الأوروبية الموحدة قبل نهاية السنة"، ورجح أن "تتبنى بعض الاقتصادات في المنطقة في المستقبل اليوان الصيني أيضاً، ولا نعلم إذا كان ذلك سيحدث الآن". وقال أن المنطقة تتجه عموماً إلى تنويع الاستثمارات في شكل متزايد. وأضاف ستلاحظون أن خطط الاستثمار لمؤسسات (دبي القابضة) و (هيئة الاستثمار الكويتية) وغيرها تتطلع إلى شرق آسيا وكذلك مستثمرون كثر من المؤسسات والقطاع الخاص في المنطقة.

واستبعدت السعودية، أكبر اقتصاد خليجي، إضافة إلى قطر وسلطنة عمان والبحرين إدخال أي تعديلات على نظام ربط عملاتها بالدولار، الذي تبنته في إطار الاستعدادات لوحدة نقدية مقرر عام 2010، لكن الإمارات والكويت ثالث أكبر اقتصاد تشككان في جدوى الربط بعد تراجع الدولار نحو 10% مقابل اليورو السنة الماضية.

(رويترز، الحياة، 27 آذار/مارس 2007).

مكافحة الفساد

المنظمة العربية لمكافحة الفساد

شدد المدير العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، عامر خياط في ندوة عقدتها في بيروت في 7 شباط/فبراير 2007 بعنوان "المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية" على ضرورة تفعيل

الإصلاح السياسي والاقتصادي لمواجهة تحديات تسارع وتيرة العولمة. وأكد أهمية أن يترافق تفعيل المساءلة والمحاسبة مع تفعيل الإرادة السياسية الملزمة للإصلاح على الصعيد الرسمي من قمة الهرم والمدعومة من منظمات المجتمع المدني بما يضمن المشاركة الشعبية الفاعلة في صنع القرار السياسي، معتبرا أن ذلك يرتبط بتفعيل الممارسة الديمقراطية. واعتبر رئيس المنظمة الدكتور سليم الحص أن المساءلة والمحاسبة من خصوصيات الديمقراطية، معتبرا أن لا ديمقراطية حقيقية حيث لا مساءلة ولا محاسبة، أقله على الصعيد السياسي، فالمحاسبة تكون سياسية أو إدارية أو قضائية أو مالية، وقد تكون كل ذلك معا في الأنظمة الديمقراطية الفاعلة.

(السفير - بيروت، الحياة، 8 شباط/فبراير 2007).

2% من الناتج المحلي العربي تهدر سنويا

أفادت مؤسسات مالية دولية بأن على رغم نسب النمو المرتفع الذي حققته اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات الأخيرة، الذي تجاوز في المتوسط نسبة 5 إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن انعكاساتها على مجموع الفقراء من السكان بقيت محدودة، بسبب استمرار ظاهرة الرشوة والفساد المالي.

وأشارت إحصاءات عرضت على منتديات وورش عمل حول المنطقة، استضافتها مراكز والرباط الأسبوع الماضي إلى أن نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي تهدر سنويا بسبب سوء التدبير المالي وعدم شفافية العمليات الاستثمارية واستمرار ضعف هيكل القطاع العام في بعض الدول، ما جعل المنطقة موضع انتقاد المؤسسات الدولية.

واعتبر البنك الدولي أن الرشوة وقلة الشفافية وعدم كفاءة خدمات القطاع العام، تحد من معدلات النمو المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتميز بضعف القدرة على الوصول إلى المعلومات والمعطيات الضرورية لرجال الأعمال، كما أن مراقبة نفقات المال العام ليست في المستوى المطلوب، ما يتحول في الغالب سببا في تراكم الثروات غير المشروعة وهدر المال العام. وأوضح البنك الدولي أنه يعمل مع حكومات المنطقة منذ عام 2000 على وضع قوانين محاربة الفساد المالي وتحديث الحياة العامة، وإرساء قواعد الشفافية والحكم الرشيد من خلال إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الإعلام والبرلمانات.

(وكالة الصحافة الفرنسية، رويترز، الحياة، 25 شباط/فبراير 2007).

دورة عربية للتعريف بمكافحة تبييض الأموال

أكد المدير العام رئيس مجلس الإدارة في صندوق النقد العربي جاسم المناعي في 4 آذار/مارس 2007 حرص الصندوق على تعزيز القطاع المالي العربي ضد عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وقال في افتتاح دورة ينظمها صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي في أبوظبي لأربعة أيام حول "إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي" أن مواضيع الدورة لا تقتصر على ضبط العمليات المشبوهة في القطاع المالي بل تشمل تنظيم ومراقبة نظم التمويل غير الرسمية كالحوالة ومخاطر استخدام غطاء الجمعيات الخيرية وغير الساعية إلى الربح في عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى تنظيم ورصد النشاطات الاقتصادية غير المالية ذات العلاقة بتداول المجوهرات والعقارات والمهن المتعلقة بالمحاماة والمحاسبة والتحقق. وشارك في الدورة 29 شخصا من 15 دولة عربية.

(وكالات الأنباء، الوسط - البحرين، الحياة، 5 آذار/مارس 2007).

أثر الفساد في مشكلة البطالة في الدول العربية

قال المدير العام لمنظمة العمل العربية إبراهيم فويدر أن الفساد المستشري في الدول العربية فاقم مشكلة البطالة. وقال ان العالم العربي يفقد من الأموال ضعفي ما يحتاجه لحل مشكلة البطالة، وأن الدول العربية القليلة السكان وحدها ستكون قادرة على حل مشكلة البطالة. وأضاف أن العرب ما زالوا غير مقتنعين بوجود تكامل عربي لحل مشكلة البطالة، وما زالت القرارات المتعلقة بعلاج المشكلة حبرا على ورق. واقترحنا على الدول العربية إعطاء أولوية فرص العمل للعامل الوطني ثم العربي ثم الأجنبي لكن للأسف لم يؤخذ باقتراحنا. وأكد أنه

من دون حصول تكامل اقتصادي واجتماعي عربي لن تحل مشكلة البطالة، وإن لم نصل إلى حلول ناجحة للبطالة بحلول العام 2020 سيتضرر الاقتصاد العربي كثيرا.
(الحياة، 12 آذار/مارس 2007).

الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب

اعتمد وزراء الداخلية العرب في ختام اجتماعات دورتهم الـ 24 في 31 كانون الثاني/يناير 2007 في تونس الخطة المرحلية الرابعة من "الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب"، وترمي الخطة الجديدة إلى مواكبة المستجدات على صعيد الجرائم المنظمة والعبارة للقارات، خصوصا تكثيف التنسيق في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية وغسيل الأموال وتجارة الأسلحة واستخدام المواد الكيماوية، بالإضافة إلى جرائم الانترنت. وأكد البيان الذي صدق عليه الوزراء ضرورة دعم المسيرة الأمنية العربية المشتركة معتبرا القرارات التي توصل إليها المجلس لجنة جديدة قوية في بناء العمل العربي المشترك.
(وكالات الأنباء، الوسط - البحرين، الحياة، 1 شباط/فبراير 2007).

حقوقيون قلقون لـ "تدهور الحريات" في العالم العربي

عبرت جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان في 16 آذار/مارس 2007 عن قلقها مما وصفته بتزايد تدهور الحريات وتبيرة القمع في بلدان عربية عدة، مطالبة بوقف التضيق على الناشطين والمعارضين. وقدم مدافعون عن حقوق الإنسان في مؤتمر صحافي عقده في العاصمة التونسية، التقرير السنوي الذي أصدره "المرصد الدولي لحماية حقوق الإنسان". وقال انطوان مادلين من "الفيديالية الدولية لحقوق الإنسان": الوضع في المشرق والمغرب لا يزال يتميز بقمع شديد تجاه ناشطي حقوق الإنسان. وأضاف إن حرية التعبير في المنطقة في خطر ومن يندد بذلك يكون محل تتبع ويلاحق بكل الوسائل. وعرض مادلين ما وصفه بـ "قمع التظاهرات" في المغرب وتقييد حرية التعبير في تونس ومصر والجزائر و التعذيب المنهجي في ليبيا.
وقال الجزائري أمين سيدهم عن "منظمة المفقودين" إن من غير المعقول أن يمنع الناس في الجزائر من الحديث عن المأساة التي عاشتها الجزائر في التسعينات. وقال سيدهم منتقدا تضيق العفو العام الذي أطلقه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة: هل تعلمون أن الفصل 46 من برنامج العفو الذي أطلق يمنع أي شخص من الحديث عن مواجهات الجزائر المسلحة ومأساتها الوطنية ويعاقب على ذلك بالسجن بين 3 و 5 سنوات.
وقال عبد القادر بن خميس من "المجلس الوطني للحريات في تونس" إن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في حال رثة في تونس وهي تزيد سوءا منذ قمة المعلومات التي جرت بتونس عام 2005.
(رويترز، وكالة الصحافة الفرنسية، الحياة، 17 آذار/مارس 2007).